

مقارنات

1-

إذا كان الفساد المالي والامتيازات الهائلة التي اختزنتها الطبقة السياسية الحاكمة هما القاسم المشترك بين الاحتجاجات الشعبية العارمة في العراق ولبنان فإن الأوضاع المالية والاقتصادية للعراق ما زالت رغم كثرة الديون متماسكة بعيدة عن الانهيار ، بينما تدرج الاقتصاد اللبناني الى الهاوية ...!

2-

ثم ان عدد الشهداء والمصابين في الاحتجاجات التشريدية في العراق لا يقاس على الاطلاق بالارقام اللبنانية التي لم تتجاوز اصابع اليد في منحى بالغ الدلالة على العنف والقوة المفرطة التي يعمل بها المتظاهرون السلميون في العراق ...

3-

وبالرغم من ان تشخيص العناصر التي مارست القنص والقتل والخطف بحق المتظاهرين السلميين والقاء القبض عليهم واحالتهم الى القضاء والكشف عن اعترافاتهم مطلوب -والحال- الا اننا لم نشهد حتى الآن شيئاً من ذلك ...

4-

ان الشارع في العراق لم يكتدر بكل ما سمته السلطة (بالحرّم الصلاحية) ولن تحظى هذه الطبقة السياسية النافذة كلها باي لون من ألوان الثقة، تماما كما هو الحال في الشارع اللبناني .

5-

الامتعاض من الاحزاب وممارستها ومحاصصاتها هو الآخر سمة مشتركة بين الشارعين العراقي واللبناني .

6-

الثبات والاصرار على مواصلة الاحتجاجات حتى تحقيق المطالب الشعبية سمة مشتركة بين الاحتجاجات الشعبية في العراق ولبنان . لقد اصرت الجماهير على ان تمضي في طريقها حتى النهاية دون كلل أو ملل .

7-

الوطن والوطنية وليس المذهب او الدين او المناطقية او العشائرية هما الخيمة التي يستظل بها المحتجون في البلدين .

8-

لا وجود ما سمي (بالطرف الثالث) في لبنان، فيما تعددت الآراء بشأنه في العراق ...!

9-

سارع (الحريري) الى تقديم استقالته من رئاسة الوزراء في لبنان ، فيما طالب رئيس مجلس الوزراء في العراق بتسمية (البديل) قبل الاستقالة ...!

10-

المرجعية الدينية العليا وقفت مساندة للظاهرات الاحتجاجية السلمية ومطالبية بتأمين الحماية لها ، ومحاسبة المعتدين على المتظاهرين والقوات الامنية .

وهكذا كان حال الرموز الدينية في لبنان حيث دعمت الاحتجاجات الشعبية والمطالب المشروعة للمحتجين .

11-

شاركت المرأة العراقية واللبنانية اخوانها في الاحتجاجات وكان لها دور بارز في اظهار السخط الجماهيري على ما آلت اليه الأحوال في البلدين وقد شارك حتى الاطفال في البلدين في الاحتجاجات التشريدية المتميزة باللون والطعم والرائحة

12-

الاحتجاجات الشعبية في البلدين انعكاس واضح لدى الوعي السياسي المتغلغل في الأوساط العامة في البلدين .

13-

يمكن القول ان الاحتجاجات (التشريعية) هي بداية النهاية لاوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية انتهكت البلدين وجعلت الملايين تحت خط الفقر ، وعلت نسبة البطالة فيها الى حد كبير ..

14-

ان الارادة الشعبية للاصلاح والتغيير هي اقوى الوسائل والعوامل للوصول الى الاهداف المنشودة.



حسين الصدر Husseinsadr2011@yahoo.com

عند السيستاني الخبر

قدر العراق هو ان يكون فيه رجل بامكانه تغيير الوضع بما يوفر على الثوار المتظاهرين المحتجين المنتفضين، الدماء والخطف والتخريف والتعب، لكنه يعمل بايقاع عمل، يفهم منه التصبر، لكنه لايفصح عن اسبابه، وهذا امر اذا تأخر قد ينفطر الايقاع الذي لازال ساريا لليوم برغم كل الاءاء السياسي، والذي بات وبسبب مدافعين عن الحكومة يتسبب بكرهية للحكومة ومن يسندها، فليس من العقل ان يقول اكثر من محلل سياسي ان فساد الطبقة السياسية افضل من التطبيع مع اسرائيل، لان المحلل السياسي ببساطة اراد زج اسرائيل بالقصة، قصة حراك الشباب، وبالتالي تمويلها، ويعني المال الاسرائيلي، وهي غباوة، جعله يفتي بما يضر بسبعة من خرج ليدافع عنهم، وهي الحكومة. كذلك فان الناطق العسكري باسم القائد العام، ومع تفهم انه يريد ان يثبت وقد اثبت محبته الشخصية له، فغلبه ان يعرف ايضا، ان التماردي الماوية لا تعني الهجمة على حراك، كان قد دعمه هو نفسه بالكلام ايام حكومة العبادي، فارتسب المقابلات التي تؤكد ذلك موجودة في المواقع الالكترونية ونسبة مشاهدتها اذادت، واصبح الضرر الواقع على القائد العام من هذه المحبة، اكثر من الفائدة، وبالتالي لاداعي اصلا للخروج بتصريحات تخالف تقييم المرجعية التي ماتت للحراك واوصت حملة السلاح بالناس خيرا وعبرت عن ثققتها بالجمهور و عدم ثققتها بأولياء الامور.

الخريب ان استمرار عدم التقيد بما يقول السيستاني هو احد هذه الاحتمالات: اما ان القائد العام لا يتقيد بالتوجهيات وهذا احتمال صعب ان يقبله ايسر عقل متابع، من السيستاني ان احس بعصيان سياسي مقصود وان كان غير معلن، فسكوته بخفي مالا يريده السخياييون، واما ان هناك من يخالف السيستاني داخل مراكز القرار العراقي، وهو احتمال وارد، لان الجميع لايقبل السيستاني، لكن عراقيا و امام قرار يراه السيستاني مسؤوليته، فلن يكون المخالف للامر بعيدا عن غضب الرجل، او ان هناك من يريد ان يطيح بالحكومة بالعمل على اظهار ان خطب الجمعة ما ان تنتهي حتى تنتهي التوصيات خبرا بلا تطبيق، وربما هم انفسهم الطرف الثالث الذي تصده وزير الدفاع.

لازالت الفرصة بيد عادل عبدالمهدي، ولازال هو الاقل فاتورة اذا ما تم عرض المسؤوليات سواء في الاحداث الاخيرة او الستة عشر عاما مضوية، لكن الفرصة توتئ نتاجها بكلام يناسب حركة الشارع وبوجوه مقبولة عند الشارع، فليس مقبعا للشارع مثلا اظهار رئيس الوزراء يشرح للوزراء ما يعتقد انها خفايا يجري كشفها، لان الوزراء ببساطة ليسوا جاهلين بحقيقة الاحداث، كما انه ليس مقتعا، ان يخرج مدافع عن الحكومة، يتسال عن مصدر الاموال السمك والرز الذي يوزع في ساحات الاحتجاج، ثم يقول انه مال سعودي و امارتي، وان محمد بن سلمان ومحمد بن زايد متورطان، فيما الحكومة تقول ان علاقتها بالدولتين دهن و ديس.

اي متابع للحدث، سيدج ان اكثر ورطات الحكومة في التعامل مع الاحداث سببها اشخاص يخرجون بتصريحات في الاعلامين المحلي والدولي، يكسبون فيها ترويج جبههم لرئيس الوزراء ويخسرون اقناع الناس بل و يحلوهمم لاعداء، ويزيدون بتصريحاتهم اعداء المحتجين.



شامل حمد الله بردان

أربيل

ديالى تتسلم الذمم المالية من أعضاء مجلس المحافظة المنحل

النزاهة : حكم حضوري بسجن رئيسة مؤسسة الشهداء سبع سنوات



فرات التميمي



ناجحة الشمري

بعقوبة وحجمه الكبير الذي سيوفر مرونة عالية في تادية المهام الحكومية لكتلتا الدائرتين). وافادت إحصائية رسمية لمجلس القضاء الأعلى بإصدار المحاكم المختصة بالنزاهة 377 قرارا بمختلف الأحكام على مسؤولين بدرجات متقدمة وبحسب الإحصائية فان (المحاكم في جميع الاستئنافات اكدت إصدارها منذ عام 2003 وحتى الآن 377 قرارا عن القضايا المتعلقة بالدرجات الوظيفية المتقدمة تشمل عضو مجلس نواب، وزير، وكيل وزير، رئيس مجلس محافظة، عضو مجلس محافظة، محافظ، مديرا (عاما). ولتفتى الى ان (مجموع القضايا غير المحسومة بلغ 627 ومجموع اوامر القبض والاستخدام غير المنقذة بلغ 83 امرا).

للهيئة تلتحقه (الزمان) امس ان (محكمة تحقيق النجف المختصة بالنظر بقضايا النزاهة اصدرت قرارا بحجز الأموال المنقولة وغير المنقولة لكل من المتهمين المفتش العام للوزارة والوكيل الفني ومدير عام السابقين)، موضحا ان (القرار صدر استناداً إلى أحكام المادة 340 من قانون العقوبات العراقي عن تهمة عدم تنفيذ المهتمين للعقد الخاص بالتصميم الأساس لمدينة النجف الاثرف). واصدرت محكمة تحقيق النزاهة الجزائية في المؤسسة مع شركتي اهلبيتين لاستثمار نصب الشهيد، الى ذلك كشفت الهيئة عن صدور قرار بحجز الأموال المنقولة وغير المنقولة لثلاثة من كبار المسؤولين السابقين في وزارة الاعمار والإسكان والبلديات والانشغال العامة وقال بيان

الإقليم ينفي وجود منزل للبارزاني في الخارج

كردستان توفر النفط الأبيض لجميع المدارس

الى ذلك تعهد سعيد بالعمل على تلبية مطالب المدرسين المحاضرين، وقال المتحدث باسم المديرية العامة لتربية محافظة السليمانية مريوان عمر، انه خلال اجتماع وزير التربية والمديرية العامة لتربية السليمانية، مع ممثلي المدرسين المحاضرين، قدم المطولون مذكرة الى الوزير والمدير العام لتربية السليمانية تضمنت عددا من مطالب المدرسين المحاضرين. و اضاف انه (حتى نهاية العام الحالي سيتم توفير النفط لمدارس الإقليم كافة).

واضاف احمد ان (الوزارة ستبدأ العمل في 11 سدا تتراوح بين متوسطة وصغيرة تقع في مناطق مختلفة من الإقليم)، لافتا الى ان (انتم العمل فيها له منافع كبيرة في المجال الزراعي والشروة السمكية والسياحة). و اوضح احمد ان (الوزارة منهمة حاليا في التفاصيل والإجراءات اللازمة للعمل في هذه السودان ويعد الانتهاء من تلك التفاصيل سيتمنح شركة متخصصة بهذا

الاضطرابات الاخيرة خففت تلك الحوارات، وجرأه ذلك انشغل المسؤولون العراقيون بتلك الأوضاع). و اضاف (انني اشعر ان الحوارات قد استؤنفت مجددا حيث توجد اتصالات وتبادل للآراء بين الجانبين). وتابع (امل ان نتوصل الى نتيجة من أجل ان تكون موازنة عام 2020 بمصلحة الشعب العراقي وكردستان). استئناف العمل من جهة اخرى اعلنت وزارة



تصريح نائب رئيس حكومة الاقليم يدلي بتصريح للصحفيين



تصريح نائب رئيس حكومة الاقليم يدلي بتصريح للصحفيين



رفع طالبات يرفعن علم الاقليم

خبير لـ (الزمان) : نخشى التسوية في إقرار من أين لك هذا؟

الحكومة تعد مسودة قانون لمراقبة ممتلكات المسؤولين

دعنا السياسي الكامل للقضاء في ملاحقة الفاسدين بدءاً من الرؤوس الكبيرة والقيام بمحاكمات علنية لاطلاع الشعب على كل الحقائق واسترداد المال العام و إنزال أشد العقوبات بمن يخبث ظلوعه بالفساد). ونفى المكتب الاعلامي للوزير الاسبق باقر جبر الزبيدي اصدار النزاهة اي قرار يتعلق بقضايا تخص مدة توليه وزارة النقل او اي وزارة اخرى. واكد بيان لمكتبته ان (الزبيدي يحتفظ بحق الرد ضد الجهات التي روجت لهذا الخبر الكاذب)، داعياً المحافظات والأقضية ومقترح قانون الغاء الامتحانات وقانون التقاعد الموحد وقانون الضمان الصحي وقانون اللجنة الالوية). وفي غضون ذلك ،طالب رئيس تيار الحكمة الوطني عمار الحكيم القضاء باجراء محاكمات علنية لرؤوس الفساد. وقال الحكيم في تغريدة له على تويتر (إيماننا منا بحقيقة ان الفساد هو الوجه الآخر للارهاب، فقد جدنا خلال لقاءنا برئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان

منه بالتفصيل). مشيراً الى ان (العبرة ليست في كثرة التشريعات بل في تطبيقها، لك هذا) الذي تستند الحكومة لقراره خلال المدة المقبلة عقوبات قاسية ورادعة بما يتلاءم مع الوقت الحاضر للحد من عمليات الفساد . مشيراً الى ان اقراره لا يحتاج سوى الى يومين لتشريعه. وقال حزب لـ (الزمان) امس ان (تشريع قانون من أين لك هذا؟ لا تعترضه صعوبة لإقراره ولا تستغرق كتابته أكثر من ثلاث ساعات لان هناك قانون الكسب غير المشروع رقم 5 لسنة 1958 الذي مازال نافذاً حتى الآن إضافة الى المادة 19 من قانون هيئة النزاهة رقم 30 لسنة 2011 والتي تحدثت عن نفس الموضوع وهي معنية بتقديم التقارير وتكشف الذمة المالية وإضافة عقوبات قاسية تحد من عمليات الفساد). و اضاف ان (جميع تلك الاحكام تتلاءم مع الوقت الحاضر وقراءته في مجلس النواب ومن ثم التصويت لا تأخذ أكثر من اسبوعين الا اذا كان للنواب رأي اخر ولسيما ان البرلمان السابق لم يقدم نسخة 70 بالمئة من اعضائه الكشوف المالي بسبب عدم وجود العقوبات اما اذا اقر القانون لان بموجب احكامه ستكون هناك عقوبات رادعة بحق المخالفين).

واوضح حزب ان (هذا القانون جاء متأخرا بعد حصول البعض على الكثير من الاموال في حين كان يجب اقراره بالتزامن مع اقرار قانون النزاهة). بدوره ، أكد الخبير القانوني علي التميمي ان القانون لم يتناول استيلاء الاحزاب والمسؤولين على ممتلكات الدولة. وقال التميمي في بيان امس ان (قانون العقوبات العراقي يتضمن 506 مادة لم تترك صغيرة ولا كبيرة الا وتناولتها وما يخص الموظفين عاجلت المواد من 322 إلى 341 منه الاقرار بلا سبب والكسب غير المشروع كما ان قانون النزاهة تطرق لهذا الموضوع في المادة 19



عادل عبد المهدي



سعد الحديثي



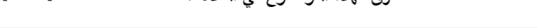
طارق حرب



علي التميمي



طارق حرب



علي التميمي